

## القاضي امام مهنته وامام ضميره\*

بفهم الرئيس الاول شكري قرداحي

وزير العديلة سابقاً

استاذ في المعهد الحقوقي في بيروت

عضو مجلس ادارة الاتحاد العالمي للدراسات العقوقية الدولية

« من هو ذلك العادل الذي فيه من الالهية  
ما يحولُه ان يقوم قاضياً في الناس » .

دري كاتب هذا البيت انه سيلتقي على صعيد واحد مع الكتاب  
المقدس (سفر الخروج ٢٢ : ٨) الذي يعطي هذه النصفة من نصبراً  
قضاة للشعوب .

لقد قامت على هذه المهنة نزعاً ادبية لم يأخذها زمان او مدى اذ لا تزال  
منذ عهد ارسطوفان حتى عصرنا الحاضر تجد ممثلين لها اكثافاً يصلون القضاء مع  
ما يفرضه من مسؤوليات جسيمة مهولة ، سخرية ممضة . ذلك انه يشق علينا  
ان نقر لبشر مثلنا بيزة تجمله في مرتبة فوق البشر حيث يصير مطلقاً على خفايا  
القلوب مقراً لمصير حياتنا وشرفنا ، حرينا واموالنا . وهذه السلطة التي توليها  
الضرورة الاجتماعية لقرود بشري ، اذا لم يكن مردعاً الى الله فن السيد ان  
يدعن لها عن رضى وارتياح ، لا عن طريق الاكراه الجائر ، وان يخضع الناس ،  
وهم متساوون متساويون ، لاحكام تميم . فما يكتنف هذه الالهة من مظاهر  
الابهة وما يرتديه علماء من اوشحة فضفاضة براق بالذهب والارجوان غير مباين  
بسخيخ زخرفها ، كل تلك المشاهد الاحتفالية لا تستطيع ان تؤمن للعدالة هيبته  
وجلالها ما دامت منقطعة عن معينها الروحي فاننا منه تستد القوة والسلطان .

يتبين لنا ، والحالة هذه ، ان القاضي وهو مدعو الى الاضطلاع بشرف

\* محاضرة ألقيت بالفرنسية بحضور حضرة صاحب النخامة رئيس الجمهورية اللبنانية المظنم

سنة ١٩٦٦

المهات لا ينبغي ان يكون ذا علم واسع متنوع ، وذا تفهم نفسي دقيق زاده الاختيار دقة وإرهاقاً فحسب ، بل مثلاً ايضاً باستقامة حياته الشخصية وبمقل وقلب تحلياً بفضائل شتى جعلته اهلاً لثقة الدولة .

ها نحن نواجه الموضوع الذي لي الشرف ان اعالجه امامكم . ولم يكن ليخطر ببالي ان احصر في محاضرة لن تستغرق اكثر من ساعة كل النواحي الفنية من هذه المهنة ولا ان اسهب في الكلام عن الميزة الرفيعة التي تحتلها سيما انه قدّر لنا ان نرسم في ظرف سابق خطوطها التاريخية الكبرى وميزاتها .  
فجّل ما ينبغي التوقف عند فصل من هذه الملحة القضائية الرجة الذي لم نكتشف مجاهله الى الآن .

اولاً : الواجب المهني ، الواجب اليومي مع ما يتطلبه من صفات اديبة يُعالج على ضورتها . وهذا ما يتعلق بالقانون .

وثانياً : الواجب الوجداني الذي يتعلق من هذه الناحية بالسنة الاخلاقية . وهكذا سنين ، من جهة ، الواجبات التي تلزم الحاكم اننا. القيام بعمله ، ومن جهة ثانية قضايا الضير الاكثر وقوعاً ، التي تعرض للحاكم في رسالته. وانه لمن الضروري ان اريد الالمام بهذه الحوادث في مدة من الوقت كهذه وجيزة .

اننا امام واجبين متأخين في بعض الاحيان ان لم اقل في اكثرها : فان ما تفرضه المهنة باسمها هو ايضاً ما يجتده قاضي القضاة الباطني : الوجدان . ذلكم هو ، يا سادة ، موضوع محاضرتي .

ولزام علي ايضاً ان اتاكم ببعض نقاط توجيهية ترشد انتباهكم فلا يئيه الطريق .

سأبحث امامكم واجبات القضاة على مر العصور ، وهي الاستقلال ، وعدم التحيز والتأثر ، والاعتدال والرفق . وبعد الانتباه من هذه الواجبات التي كثيراً ما لا يفترق مفهومها عن مفهوم الفضيلة بشكل عام ساحتكم عن الواجبات المهنية في تطبيق العدالة ثم عن العقوبات التأديبية . وهذا القسم يتعلق بالوجهة المهنية البحتة .

اما من حيث الواجب الضيري فاننا سنعرض لمشكلة يصطدم بها الحاكم

عندما يطبق قانوناً قد يكون بين الاجراف : اي ملك عليه ان ينتهج  
عندما يكون تناقض بين مبادئه الشخصية ومبادئ القانون .  
وسنعالج هذه المسألة من حيث البيّنة ايضاً : فقد تكون هذه قاعة قانونياً  
وهو غير مقتنع بها وبالعكس .

## القسم الاول

### لمحة تاريخية

تدياً ، كان للناس سواء في الشرق ام في الغرب فكرة سامية عن القضاء .  
فالاسلام ، بحسب قول الفقهاء ، يقدمه على الصلاة في الترتيب الروحي  
وقد قال احدهم : يوم للعدل بين الناس خير من سبعين سنة عبادة .

ذلك ان مهمة القاضي محفوفة بالاحطار ومن احسن القيام بها فقد برهن  
عن فضائل جتة . وقد لاحظ النبي هذه الصعوبات التي تعترض كل قانوني فعبر  
عنها في قوله : كل ثلاثة قضاة ، اثنان منهما للنار وواحد للجنة .

فلا عجب اذ ذلك ان لم يسم الساعون وراء هذا المنصب سيئاً وان من  
رغب فيه لم يعد اهلاً لتقلده كما هو صريح العبارة في كتب الفقه . فما ابدنا  
عن التسابق سيئاً وراء المناصب القضائية . واذا كانت تلك العقيلة العابرة قد  
طوتها الايام والمعادات الا انها تفسر تصلب الشريعة في حقل السن النظرية اذ  
زها تصر على تجرد القضاة المطلق . وهناك القول المأثور في كل من تباؤ مركزاً  
قضائياً : « لقد بلي بالقضاء » اشارة الى ما يحيط بتلك المهمة من احطار .

من جسم الخطأ ان نترحم ان تلك كانت دائماً حال القضاء . فكيف من  
منظومة راحت تعبت به منيدة يتشاهد ضمفه دونما نظيرة الى ما مر به من  
سراحل المجد .

ونحن في صدد الفضائل القضائية كيف نسكت عن ذكر الفقهاء الشرقيين  
امثال ابي حنيفة والشافعي ومالك وغيرهم . يستفاد من اقوال مؤرخي الامام  
الاعظم انه لم يقبل بارتقاء سدة القضاء الا مكرهاً بالسجن . ويروى انه رفض  
النظر في دعوى استظل بيت صاحبها من لقع الحجير او ارتاح في في جدران

البيت من عيا. سفرة لأنه كان مجشى ان يكون لهذا الحادث الطفيف ما يدع  
به الى التحيز. - وان كان هذا الترتب المبالغ يثير انيوم ابتسامنا فانه لدليل  
واضح على إرهاف وجدان ذوي الالباب الاول .

واني لا ازال اذكر قصة قرأتها في احد الكتب مؤذاها ان روجه باكون  
كان يمض نفسه ان يحتفظ بقلم رصاص اعتقاداً منه بعدم حقه بامتلاك شي.  
بعد ان عاهد النفس على الفقر الكامل .

وكم غيره في الغرب من وجوه سامية تجسم فيها الاستقلال والتزاهة  
والانصاف. فن منا يجهل داغيسو (d'Aguesseau) ولاموايون (de Lamoignon)  
ودورميسون (d'Ormesson) والرئيس (Haurion de Pasey). - ومن لا يذكر  
وقفة البطولة التي كانت تقفها المجالس القديمة بوجه السلطة الملكية فابطلت  
الكثير من الشرائع الظالمة او الاعتبارية ، ووفرت الفرائض الشاقة بل  
والعاشة احياناً على شعب كان يدفع الضرائب ويقوم باعمال السخرة بحسب  
اهراء المتسلطين .

ويلذ لي ان اذكر نصائح لاروش وفلانان (La Roche Flavin) الى قضاة زمانه.  
فبعد ان يحضيم بها على التزاهة والتعبد بواعيد الجلسات وان يكونوا قدوة في  
سلوكهم وما عليهم للتداعين دالة يذهب الى ابعده من ذلك. فينصحهم بالامتناع  
عن التعبد - وذلك مبالغة اذ لسنا نرى عيباً في هذه التولية الرياضية - واللمب  
بلورق - وهذا امر معقول - ولبس الشعر المتعار والتطيب لان القضاء ارفع  
من ان يتدنى الى مماشاة الدهماء الطائشة - شأن بعض الناس - وعن الضحك ،  
لان وجه القضاء لا يتأثر بشي .

ان هذه المبالغة في تعيد القاضي للحفاظ على كرامته من شأنها ان تفصله عن  
المجتمع فتسجنه في برج عاجي يعيش فيه افساناً اسمى على هامش الحياة ككاهن  
برهي ذي حركات معينة وابتسامه جافة عديمة الطبيعية ، متحذلق في لغته ،  
متصنع في شيته ولنا شاهدة على ذلك مقطوعة هجا. وقمت بين يدي منذ  
قليل وهي للشاعر فرنسوا مينار (François Meynard) الذي يشهد له لاروس  
بصفاء انشائه اللبق . - واننا لنشك في زعم لاروس عندما نقرأ هذه القطعة

اللاذعة التي اقل ما يقال فيها اليوم ان من شأنها ان تحيله الى المجلس التأديبي .  
منها مقطعين في تصوير القاضي :

« انه زين كلماته

وبقيس بالبركار سماله

وليس عده الكلمات

بماكثر ذقة من عده خطواته . »

« ولستطيع ان تقول بصواب

انه لم يوجد انسان قط

اكثر رصانة منه

في حماقة المضحكة . »

وبعد هذه الجولة في عالم القضاة الاقدمين يليق بنا ان نلتفت اليهم لنشاهد  
يتطاحنون مع صعوبات وظيفتهم القاسية . فالقاضي الذي يعتلي هذه المنصة بعد  
ان يكون تزع من صدره الطموح المشير بالسوء - وما ذلك يبسير لتعطف  
توصلاً المناصب العليا - ومن بعد ان يكون طرد من فكره كل عاطفة ،  
عليه ، في هذه الرسالة السامية التي تربطه بالالهة ، ان ينكب على عمله باستقلال  
تام واهتمام كني بعدم التحيز .

### الاستقلال التام

هذه الصفة الرئيسية ، على القاضي ان يُظهرها في كل اعمال رسالته حيال  
المتقاضين ، حتى ولو كانوا من اصحاب السطوة والنفوذ ، وان لا يخشى ان  
يعرض مركزه للخطر في سبيل نصرة الحق ، وذلك ما قد يحدث عندما تكون  
الدولة ذاتها هي الخاسرة او احد الرجال السياسيين الذين يتمتع مصيره بهم .  
فتلأفياً لمثل هذه الاخطار وتأميناً للضمائر السريعة الخوف من بطش السلطة ،  
قررت اكثرية الدول ، وبينها لبنان من امد قريب ، ان يكون القاضي ثابت  
المركز لا عرضة للنزول . وهذا ما يجعلهم في مأمن من انتقام رجال الدولة او  
السياسة السافل . وما اجمل ابن زرد كلام غيزو (Guizot) القائل : « متى ولجت  
السياسة ضمن جدران المحاكم ، فعلى العدل ان يخرج منها » .

وبديهي ان القاضي اذا تقاعس عن النجاس واجباته ، اذا اقتبل الرشوة ،  
وهذا نادر لحسن الحظ ، ازل به العدل قعاصاً صارماً . .

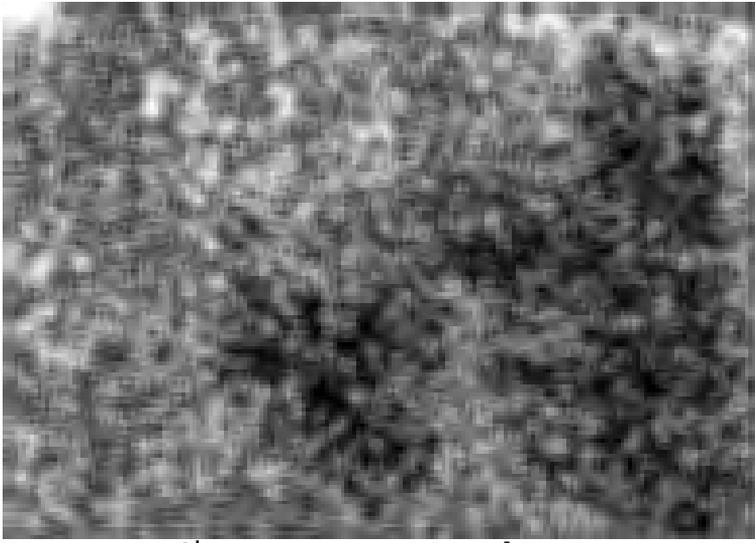
والشرع الفرنسي شديد القسوة من هذه الزجفة اذ لا يميز بين ما اذا صدر

الحكم جائزاً ام عادلاً ، متى ثبت الرشوة والقصاص واحد . هناك توريين لا تأخذ بهذا الرأي ، وهي على صواب ، ومنها قانون الجزاء اللبناني واللاتيني فهي اشد صرامة بحق القاضي الذي يخون وظيفته لقسا . وعود قطعت له بالهبات واهدايا منه بحق القاضي الذي يزخذ عليه امر في وظيفته ، قانوني بحد ذاته ، ولكنه نتيجة اجراءات غير مسموح بها . اما العقوبات التي كان تزلها الشرعات القديمة بحق الراشي فقد كانت من نوع آخر اشد صرامة . فكبار قضاة اليونان لدى مباشرتهم الاضطلاع باعباء وظيفتهم يقسمون اليدين على ان يحافظوا على السريعة ولا يرتشون . ومن حث ، غرم با يعادل اقامة تمثال له من ذهب . انه لقصاص لا يستين به اناس عصرنا .

وعلى ذكر المناورات المختلفة التي يعمد اليها الراشون لاغراء القاضي وافساد وجدانه لم اجد امر من التائب الذي وجهه مونتسكيو في غضون رئاسته القضائية الى المحامين الذين يدأبون في الاسترحام . وان في كلامه نقلاً يذكر بوسيه الكبير اذ هتف قائلاً : « الا يا من تستخدمون خداعنا كل ما يجني اليكم اننا لا نستطيع ان نتقيه فتمدون الى المراوغة والدنايا ونفوذ المتنفذين وصداقة الاصدقاء . وتأثير زوجة عزيزة او تمدون احياناً الى سلطة اقوى فتختارون اهرامنا لتهاجروا قلبنا من اضعف جوانبه ، ألا ليتكم تفشون في كل خططكم وتخزون في كل محاولاتكم ، فلا نحتاج اذاك الى ان نوجه اليكم التائب الذي يوجه الله في الكعب المقدسة ، الى الخطاة اذ يقول لهم : « لقد استخدمتوني وسيلة بلوغ آربكم الباطلة » .

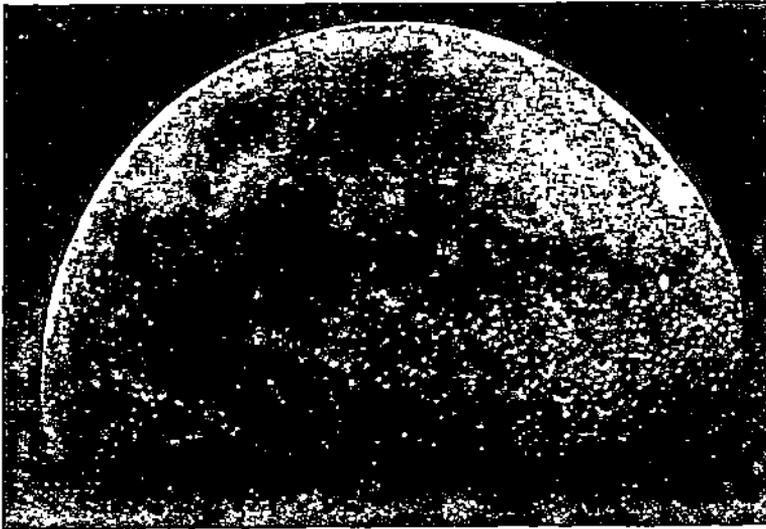
#### عدم التأثير

وعلى القاضي المستقل ايضاً ان لا يستشر البغضاء والحب ويمتدز من اصدار احكامه عن القلب ، ذلك القلب الذي ندد به الحكم لاموانين (Lamoignon) . وهنا ايضاً يجب على الحاكم ان لا يفرط بما هو عكس ذلك وهو التهرب من كل نفوذ او تدخل اجنبي . (وهذه الكلمة الاخيرة كم هي معروفة عندنا اليوم ، لان الراسطات والتوصيات لم ننبذها بعد من محاكمنا) فلنكي لا ينحرف القاضي عن جادة الصواب فيقني عادلاً عليه ان يتحرز من الاتقياد الى ذلك



الموحة الاولى - في النضاء أشياء اكثر مما في نختكم .  
 قسم من « درب التبان »

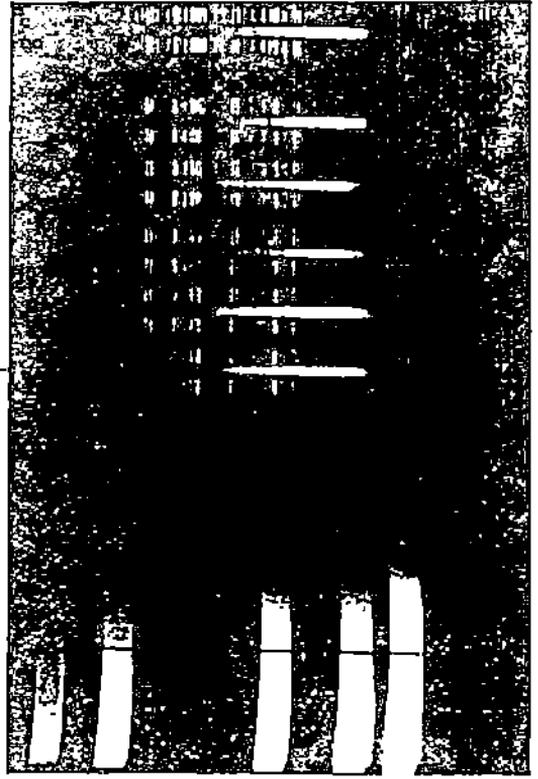
تصوير مينتوليهون : مرصد بروفانس العليا



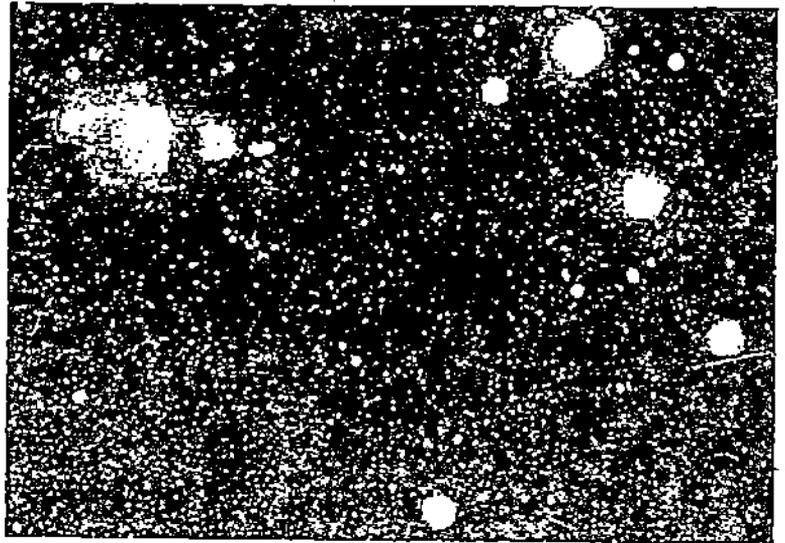
الموحة الثانية - القمر جارنا الادي .

ارسم على هذه الصورة دائرة قطرها  $1/4$  من المليمتر ،  
 تحصل على فلك النجمة «Proxima» كما يظهر للعيان ( ! )

تصوير مينتوليهون : مرصد بروفانس العليا



الرحبة الثالثة - الجراف ستة عوم مختلفة، يكتشف كلاهما فيما وثقلاً هوس  
 معروف المصدر التمايزة (فوس ككهربائي بين راسي  
 بن حديد) .  
 تصوير الزلف - روفانس الماسا

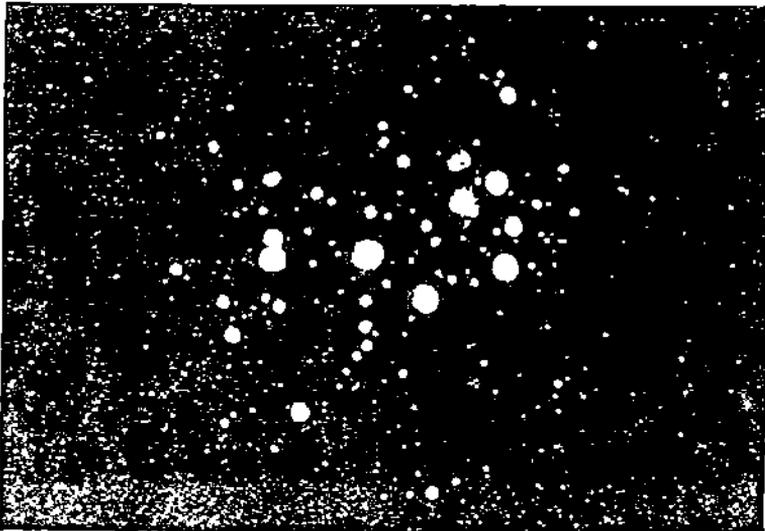


اللوحه الرابعة - «أنت تحمل نطق الجوزا.»

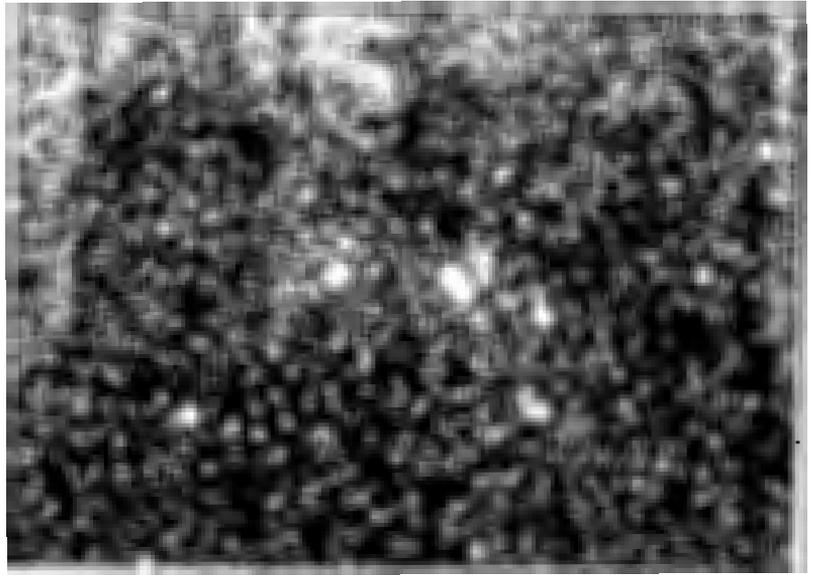
النقط البيضاء المستديرة نجوم نيرة بولغ في نرئيس لوحها  
 النوتوغرافية وهي تمثل شبه ال «آ» من الجوزا .  
 واليتمع البيضاء غير المنتظمة الشكل هي سدم منتشرة .  
 تصوير بيغاي - مرصد ليون



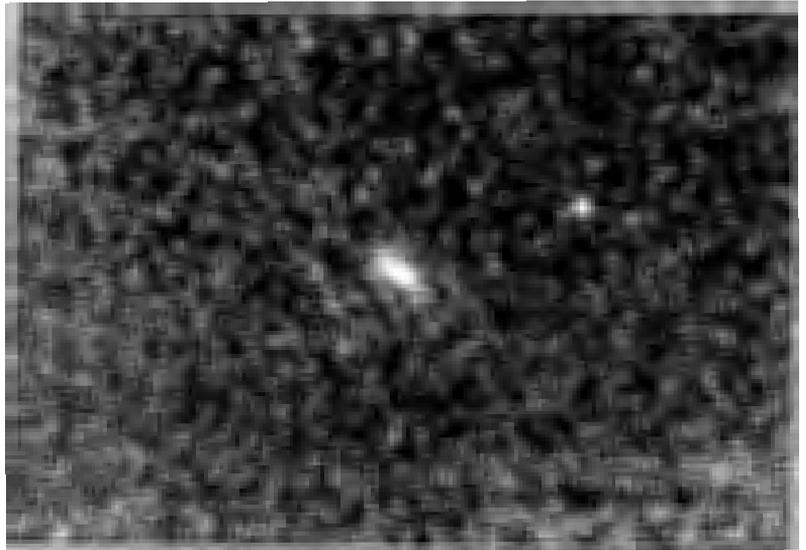
اللوحة الخامسة - سديم الجوزاء الكبير المنتشر ( في اسفل « آ » الجوزاء )  
 تصوير ميغزلهون - يروفانس العليا



اللوحة السادسة - « أنت تشد عقد الثريا ? »  
 الرسم يمثل ثلاثة سُدُم منقشرة بشكل ورقة النفل  
 تصوير ميغزلهون - يروفانس العليا



اللوحة السابعة - ككتان من النجوم في صورة « قمر سارس » في « ضاحية »  
المجرة .  
تصوير ميغل ليهون - يروفانس العليا



اللوحة الثامنة - لولية « اندروميذا » اي المرأة المسلسلة .  
تصوير ميغل ليهون - يروفانس العليا

الشعور القائل بان الراشي لو كان على حق في قضيته لما لجأ الى الرشوة .  
 واتقد لاحظ ياسكال بحق ان الحب والكراهة يغيران مجرى العدل . وزاد  
 قائلاً : « اني اعرف قضاة ذوي عقلية عميقة ، اذا حاولوا ألا يقرروا في نقص  
 افراطوا في عكسه وكانت احكامهم اظلم الاحكام ؛ اذ كان يكفي ان يأتيهم  
 احد بتوصية من اقاربهم ليخسر دعواه وان كانت تلك الدعوى عادلة المطلب .  
 بجانب الاستقلال وكنيجة له تقوم المزية الرئيسية وهي عدم التحيز . وقد  
 حرص الشافعي على ان لا يتسرب شي . من الريبة حول هذه المزية . فامر  
 القاضي بالا يشتري حوائجه بذاته بل يعهد بذلك الى من يقوم به مقامه من  
 دون ان يعلم الناس بالوكالة ، خوفاً من ان يظهر التجار تاهلهم في المعاملات  
 استعطافاً للموكل اذ قد يجدون يوماً انفسهم بحاجة اليه وذلك مما قد يدفعه للتبجح .  
 وعملاً بهذه الاعتبارات فقد قالت المادة ٣٨٧ من قانون الاصول الفرنسي  
 بعدم صلاحية النظر في الدعوى « اذا كان القاضي سيد احد الطرفين او مؤاكلة  
 او منادمه في بيته » .

#### سلوك القاضي في الجلسات . واجباته نحو المحامين

وما خلا هذه الصفات التي يجدر بالقاضي ان يكون متحلياً بها ، هناك  
 واجبات اخرى ناجمة عن وظيفته في اتناء الجلسات : على القضاة ان يكونوا  
 منقبين اتبان المرافعات وان يعرفوا كيف يصغون ، وهذا يتطلب فناً حقيقياً -  
 ان الذين لم يجلسوا ابداً ساعات متتابعة لا يمكنهم ان يدركوا عناء المستمع ،  
 اذا كان هذا صاحب ضمير حي ، وكم من المرافعات التي تسير على وتيرة  
 واحدة مائة تستدعي التماس . وهناك نبرات صوتية رخيصة ناعمة لا يستطيع  
 معها السامع ان يتغلب على سلطان النوم - ومنذ القديم لم تبرح لذاعة المهجائين  
 تجدل لها موضوعاً في التماس اتناء الجلسات .

ولكي لا اذكر لكم الا واحدة من بين المئات ، اسمح لنفسي بان اذكركم  
 كيف استطاع هنري بوردر ان يجرز نجاحه الاول امام المحكمة ، اذ كان  
 يتولى الدفاع - وهو لا يزال متدرجاً - عن المدعى سابرستيني . فقد لاحظ

تدعي أن بعضه رؤساء منهم حرره في حضورى الساعة بعد  
استوى سبعاث اسعاس عليهم واحداً فواحداً . نغى العضو الاول ثم الرئيس  
الذي حاول دون جدوى مغالبة النوم فتارة كان يغمض عيناً وطوراً يفتح الاخرى  
كأنه يقوم بتسرين على الزمائية ، واخيراً جا . دور العضو الثاني ، فنام ، وفقاً  
لعادته باتباع رأي الاكثرية . اما المتهم فقد بقي وحده مستيقظاً - فاعتنم فرصة  
غطيظ الحاجب الذي كان يحترم السلطة فينشه بروسانه المنتفرقين في النوم على  
نغمة غطيظه ، وفر هارباً . وما دروا بفراره الا بعد فوات الوقت فلم يعدم  
الرئيس الحيلة وكان ملي . الحيلة بالحيل لانقاذ الموقف فاصدر امره بتجريب  
المتهم واطلاق سراحه للحال متذرعاً بعدم توفر الاسباب لتوقيفه .

بتلافياً لتمداد مثل هذه المشاهد المبالغ في وصفها تصد إظهار النقص  
المشجوب فيها ، على القاضي ان يكون متيقظاً كل التيقظ خلال تلك الجلسات  
التي تُعقد عادةً في باريس حوالي الساعة الثانية بعد الظهر اي في اثنا . عملية  
المضم حيث يكون العقل اقل استمداداً منه في غيرها لاستيعاب مشاكل الشرع  
المتعبة فيجدر بالقاضي ، لكى يحفظ انتباهه ولا يدعه يشرذ في عالم الاحلام ، ان  
يمسك القلم ويدون ابرز نقاط الدفاع - وانها لحظة بين الاختبار لي انبا ناجمة .  
وفضيلة القاضي تظهر ايضاً لدى استماعه الى محامين غريزي المادة يعيدون ،  
اتارة منهم لاعجاب الجمهور ، عشرات المرات ما يكونون قد اتوا على ذكره .  
وشبه تان (Taine) ما يعانیه اذ ذلك القضاة من العذاب مجازوق داخلي بلوي  
شقاھم ورؤوسهم بينا الحامي مدة ساعتين او ثلاث متتابعة لا يبرح يخرقها  
باسم القانون . ولكن القاضي يستطيع ان يقاومهم ويطلب منهم الالجاز في  
كلامهم . فان ذلك حق له بصفته مديراً للجلسة التي يرأسها ومسؤولاً عن  
الامن فيها . وانما عليه ان يكون حكيماً في استعماله هذا الحق - فليحتدز في  
مقاطعة المحامين الواضحين الصريحين في دفاعهم والذين يتجهون مباشرة الى صلب  
الموضوع . وفي عداد هؤلاء المحامين كان السيد فالاتوف (Falateuf) وكم اصاب  
من توفيق في جوابه على قاضٍ طلب منه ان يوجز في الكلام فقال : «لا حاجة  
للالجاز فقد انتهت : دعواي عادلة وانت قاضٍ عادل ، فاحكم» . وعلى كل

حال فالترعة السائدة اليوم في الحقوق الجزائية ترمي الى اعطاء المحكمة الحق بتعيين وقت المرافعات وتحديد مهنته . وهذا ما اقره المؤتمر الدولي الذي انعقد في برلين عام ١٩٣٧ . وفي ايطاليا وضعت المحكمة قانوناً حددت فيه مدة كلام المحامي بنصف ساعة لا اكثر تقادياً للاسهاب في المرافعات الجزائية حيث العادة باطلاق العنان للفصاحة .

تلكم هي الصفات التي يجب ان يتاز بها القاضي في تطبيق مهنته . ولنتوغل الى ابعد من ذلك في بحثنا لئرى كيف عليه ان يارسها .  
وانه لمن الضرور الباطل ان ندعي جمع مختلف المهام المهنية في بضعة اسطر . فذلك يتطلب مؤلفات ضخمة وحسبنا القول ان على القاضي ان يطبق القانون - وسنمعرض فيما بعد للمشكلة التي يثيرها هذا القانون اذا كان يناقض وجدان القاضي - ولهذا يطالب من المدعي اقامة البينة . ذلك ان الناس ليسوا عادة وبصورة عامة مدينين ودائنين فيما بينهم . فعلى من يقول بما يخالف تلك القاعدة العامة ان يقيم البينة . والسرعات بجمعة على اقرار ذلك المبدأ غير ان بنام (Bentham) المعروف بعد نظره ينكر هذا المبدأ ويقول بجعل البينة على عاتق المدعى عليه في الدعاوى المدنية - ولا يخلو هذا القول من شيء . من التناقض والخرابة .  
ومن حيث البينة ، فان جميع القوانين تحث على القاضي ان يستند الى الحجج الشرعية فقط ، لا الى معلوماته الخاصة او الى التحريات الشخصية التي يكون قد قام بها خارجاً عن المحكمة وعن الطرفين . اما وجهة نظر الحقوق الانكليزية فانها تماكر ذلك .

على ان بعض القوانين تبيح لاعضاء السلك القضائي ان يبنوا احكامهم على معلوماتهم الخاصة كما يبنون تلك الاحكام على البراهين التي يقدمها المحامون في الجلسة . ولهذا السبب يستطيع القاضي ، اذا كان لديه معلومات خاصة عن النقاط المختلف عليها بين المدعين ، ان ينزل عن المنصة فيقيم البين ويؤدي شهادته - وهذا لا يمنعه من الاشتراك باصدار الحكم . اما الشرع الاسلامي فانه لا يبيح للقاضي ان يستند حكه الى معلوماته الشخصية لان هذا يضاعف شخصيته فيجمله شاهداً وحاكماً في وقت واحد .



ذا يرفض القديس توما الكبير لأنه يطلب من المتهم ان يقول الحقيقة ، معاً كانت نتائج صراخه . ونلاحظ ان هذه الاصول لا تتفق وتعاليم السواد الاعظم من علماء الاخلاق . فهؤلاء يقولون انه يوسع المتهم ان ينكر الجرم المتهم به ، مع انه يلبق به من الوجهة العدلية الصرفة ان يقول الحقيقة امام المجلس القضائي . والمعترف به اجمالاً هو ان المتهم لا يعتبر كاذباً اذا أكد برأته لان تصريحاته ، حسب قول اللاهوتيين ، لا يمكن ولا يجوز ان تؤخذ بحرفيتها نظراً للظروف التي تراقبها . فجوابه يعني شيئاً واحداً : لم تثبتوا علي جرمنا وانا لا اقر بشي . من ذلك بل انكره . وبما انه يحق للمتهم ان ينكر جرمه ، فمن البني ان يُحلف عليه وان فعل لا تترمه اليه .

ولا حاجة الى القول بعد هذا ان كل البلدان تستنكر اكرام المتهم على البوح بجرمه تحت تأنيده التهديد بحكم مضاعف عليه :

١ - من حيث انه مرتكب الجرم الذي انكره ، هذا اذا قامت البيئة عليه .

٢ - من حيث انه اقم اليه كاذباً .

على ان ارغام المتهم على حلف اليه كما كان يحدث في عهد النظام القديم في فرنسا قد أُلغته ثورة ١٧٨٩ ، واصبح بعد قرار محكمة التسيير الفرنسية الصادر في ٥ كانون الثاني عام ١٩٢٣ قاعدة الزامية لا يحق للمتهم نفيه ان يتنازل عنها . ولنفترض الآن ان البيانات اصبحت واضحة على المتهم واقنع القاضي بها ؛ فانه يبقى عليه ان يصدر الحكم ويأله .

وينصح علماء الحقوق القضاة بان تكون الحثيات واضحة جلية وان لا يُفترقوا في الاعتبارات الخارجة عن الموضوع ليُكثروا شعبيتهم ويكثروا حولهم جمهرة صاحبة من الانصار ، كما كانت الحال مع الرئيس مانيو (Magnaud) الشهير . والتعليل هو ايضاً قضية اعتدال . هنالك بون شاسع بين رئيس محكمة - وقد عرفت واحداً من هذا النوع - يرجع الجلسة الى خمسة اشهر يعطي حكماً هو بمثابة مؤلف حقيقي ، وبين رئيس آخر متحلق يلبس طوراً

كتاب القانون وتارة جيبته ، ويعطي على هذا الشكل قراراته : ان المحكمة تطبقاً للواد الموجودة هنا واستناداً الى الاسباب الموجودة هناك تحكم على الظنين بالمقوبة الفلانية . فلا كان ذلك الإفراط في المحافظة على العدل ولا كان هذا التصير بالواجب وعدم الاهلية .

--- ونصل الان الى نقطة هي حبر عثرة ، على القاضي ان يتحاشاها لانها تصعب مصدر ظلمات عديدة ، واعي بها التشويه المبني .



على القاضي ان يمارك ضد التعود ، الذي هو مرض المهنة وسبب اخطا . قضائية جئة . وقد تُرصد كثرة الاحكام التي تعود على اعطائها ، الى التصلب وتنجبر العاطفة ، وينتهي به الامر الى حد يجعله يرى في كل من يمثل امامه مجرماً . ولما لافاة هذه الشائنة رأت الحكومات بان لا تترك القضاة مدة طويلة في مكان واحد بل ان يتناوبوا في كل دوائر المحكمة التي اليها ينتسبون - بيد ان هذا العلاج لم يثبت نجاحاً .

فرغم هذه الاحتياطات ، كثيرون هم القضاة خصوصاً في المحاكم التأديبية ، الذين لا يتصورون امكانية براءة من يمثل امامهم . لان ذلك يناقض حكمة موظفين كثيرين ساهموا في الاتهام : من مدون محضر الدعوى الى ذلك الموظف المكين الذي سلقه اناطول فرانس بلاذع نقده ، اعني قاضي الاتهام ٠٠٠ ؟ فكيف السيل الى مناقضة هذا الاجماع ؟ وكيف القيام على التهمة ، تلك الالهة الرسمية التي تطلب ان نضحي لها دون تذر ؟

ان هذا الاساس القاسد وهذه العقلية المضللة التي تناقض روح الحيادية المطلوبة من كل قاض ( ألم يقل افلاطون ان القاضي عليه ان يكون عقلًا لا يزغزه الميل والتحيز ؟ ) من شأنها ان تقصد احكام القضا . وتطوح بالعدل . ربما يورى ان بعض محاكم الاستئناف قد اعتادت تثبيت جميع القرارات المرفوعة اليها ، الى حد جعل المحامين ، اولاد قصر المدلية المرعجين ، ان يستوها محاكم الاساقفة . ولتقلها عرضاً ، كم من الاحكام التي لم تكن تصدر بحق التهم لولا ارادة المحكمة بتبرير قرار توقيفه ؟

ان روح العدالة في اعس الاحياء متضامنون لاسعاد مرافق بعضهم بعضاً .  
والعدالة نفسها ايضاً لها نقائصها . فلتحتجز المحاكم من الوقوع في تفريط ذلك  
القاضي الاثني الذي كان يحكم بالاعدام دون تميز على كل من يمثل امامه .  
واذ ألقوا نظره الى ان بين المجرمين من هو اقل ذنباً من غيره ، اجاب : نعم ،  
ولكن الذي هو اقل ذنباً يستحق الاعدام ، واني لم اجد عقوبة اكبر لانزها  
بن هو اكبر ذنباً منه . وهذا ما يذكرني بقصة « الذئب المدافع عن الثعلب »  
امام القرد ، وهي تنتهي بهذين البيتين من الشعر :

زعم القاضي ان الحكم ولو مخطئاً

لا يجحف . بحق سيء الاخلاق

وبوسنا ان نعلق هذين البيتين تحت بعض الاحكام الاعتبارية العجلى .



ولكي ننبهي هذا البحث في الواجب المهني وفي فن القضاة ، يمكننا ان  
نذكر ان هذه الواجبات المهنية تجر عقوبات تأديبية ولا تتناول دعوى التأديب  
الاطخاء المهنية فحسب بل زلات القاضي في حياته الخاصة ايضاً اذ قد تكون  
عاراً ملطخاً لسمة القضاة .

والقوانين التي تقول بهذا عديدة : قانون باد (Bude) المادة ١٠ ، قانون بافاريا المادة  
١١ ، قانون هولندا المادة ١٤ ، قانون البورتغال من المادة ١٠٠ الى ١٠٦ .  
فلا داعي للاستغراب اليوم اذا وجد القاضي في حالة سكر في محل عام  
فاوقف عن عمله او غزل . وهناك بعض قوانين ومنها البورتغالي يفرض  
الاقصاص على القاضي الذي يتعاطى لب الورق - وهذا ما يذكرنا بالمعادن  
القديمة العارمة وبنصائح لاروش فلاقان ( La Roche Flavin ) - اما الاجتهاد  
الفرنسي فانه اكتفى بشجب الاحتيال في لب الورق ( قرار محكمة التمييز  
١٠ حزيران ١٨٧٦ ) وهذا اكثر انسانية وابعد نظراً ، لانه لولا البريدج  
وبعض تسليات بريئة ، لاصبح القضاة البطالون ، وما اكثرهم في عهد الاقتراع  
العام ، فريسة الضجر والملل - ونظراً الى تطور العقلية العامة ، لم تعد رؤية

قاضي يشهد رواية تمثيلية مبعثاً للريبة به ، خلافاً للزمن الماضي حيث كان مثلاً قاضي البلاط الملكي ده سبايس (d'Espavasse) نحو عام ١٥٨٧ يحظر على القضاة ارتياد اماكن الملاهي او الحضور في اسواق الباعة او في الروايات الهزلية .

### القسم الثاني

ولنتقل الان الى القسم المتعلق بالوجدان اكثر منه بالنصوص فتتوغل في  
قرارة الضير :

السؤال الاول : هل يستطيع القاضي ، بحسب المبادئ الاخلاقية الكاثوليكية ، ان يطبق القانون الذي يبدو له غير عادل ؟

السؤال الثاني : هل يستطيع القاضي ، في اصدار احكامه ، ان يستند الى  
البيئات القانونية فقط وان ناقضت صراحة اعتقاده الباطني ؟

السؤال الاول - فيما يتعلق بتطبيق القانون النير الادل

لا يجهل احد ان مهمة القاضي في السنوات الاخيرة اتسعت لها مجال واسع ، فلا تُعتبر اذ لم تعد تطبيقاً حرفياً للقانون او عبدةً لنصوصه ، بل بالعكس فان القاضي يحكم بحسب روح القانون، وهو أتبعنا نظريات الرئيس الاول بالوبوره (Ballot Beauprès) المفردة ، تلك التي احدثت ضجة كبرى في ايامها لاستطاع القاضي امام نص غامض ان يؤونه لا كما شاءه واضعوه بل كما كانوا يفعلون لو دعوا لوضعه وفقاً لمتطلبات الحالة الحاضرة .

وقد ذهبت بعض الشرعات الاجنبية بنصوص صريحة الى اقرار تلك الجراءة في كيفية تطبيق القانون كما هي الحال في سويسرا التي اتخذها الكثيرون مثلاً لهم .

اذاً للقاضي حرية كبرى في تطبيق القوانين وغالباً ما يستطيع ان يستغل تلك الحرية للتوفيق بين القانون ومتطلبات العدل - ولكن اذا ما اصطدمت بادة تفرض عليه بصراحة ووضوح تطبيقاً لا يتفق ومعتقد الشخصي وایمانه ، فهل يجب عليه ان يرفض تطبيقها لیسلم ضميره من الخطأ ؟

أولاً : متى يكون القانون غير نادل في نظر المبادئ الاخلاقية ؟

انه لسؤال ضخم لا يستوعب حتى في حقل اللاهوت وحده . - وهناك حقوقيون عديدون ، على غرار افلاطون وشيرون ، وسينكا يرفضون الاقرار ، في بعض الظروف ، بان ارادة السلطان ، اكان ملكاً أو حاكماً مطلقاً او مجلساً منتخباً بالاجماع ، هي شريعة يجب التقيد بها ضميراً . وكان احد النقاد الدينين يدعي « بان الشعب هو تلك القوة الوحيدة التي لا تحتاج ، كي تصح اعمالها مشروعة ، لان تكون على صواب فيها » ، فاذا بيوسيه (Bossuet) يجبه بهذه الكلمات القاطعة : « الله ذاته بحاجة لان يكون على صواب » .

واذا كانت الاكثوية اليوم متفقة على ان القانون ليس له السلطة المطلقة بل ان هنالك سن على الشارع ان يجتهد ، فان فلاسفة القانون بالمعكس لا يتفقون على المبادئ الاولية العليا التي على ضوءها يبحث المل التشريعي نفسه .

وما خلا بعض الفلاسفة نظير هوبس وروسو وفي يومنا نظير اساتين ، وبرتلي وبيرو الذين يرتأون ان ليس بمقدور احد الخروج على القانون وإن ظالماً طالما لم يُبدل ، نرى في ايماننا امثال هوريو وريبير ودوجي وداين وجيني ولوفور متفقين على دحض هذا المبدأ ويدلون باراء . تختلف في تفاصيلها الظاهرة ولكنها مستقاة من وجهة نظر واحدة .

وفي رأي بعضهم ان احكام السلطان لا تستطيع ان تقيد الرعية ما لم تكن الاحكام منطبقة على القانون - وهذا ما ايده السيد تيدجن (Teitgen) وزير الانباء في الجمهورية الفرنسية في خطاب حديث قرأته في صحيفة اسبوعية باريسية بتاريخ ١١ تشرين الثاني عام ١٩١٤ ، وهي اول صحيفة فرنسية وصلت الى البلاد بعد تحرير فرنسا ، وقد قال فيها : « ان فرنسا تؤمن قبل كل شيء ، بالحق الطبيعي ، وهي الامة التي تعتقد بان ثمة قوانين اخلاقية تقيد الرجال والعيال والدول وانه لا يستطيع اية دولة كانت ، الخروج على تلك القوانين التي تحط لكل الدول ايضاً فروضاً وواجبات . » اما السيد لوفور (Le Fur) الذي يؤيد هذا الرأي ، فانه يقول بحق مقاومة كل سلطة غاشمة تحرق القانون الطبيعي الاخلاقي . ومنهم ، مع السيد هوريو ، من يرتأون انه ينبغي قبل التذرع

بالوسائل العيفة واللجوء الى المقاومة الحطرة واستخدام اعمال القمع، ان تولد محكمة عليا لتفحص القوانين وتلغي تطبيقها عند الحاجة اي كلما ناقضت مبادئ الحضارة الفرنسية الاساسية التي تبنى اساساً لها ، كما يقولون ، في اعلان حقوق الانسان وفي تاريخ فرنسا العاير .

واوذا ان اتوقف قليلاً عند وجهة نظر فيلسوف الكنيسة الكاثوليكية القديس توما الاكوييني في هذه المشكلة . لقد شجب القديس توما كل استبداد في القضاء ، كما شجب كل قانون ينافي الشرائع الالهية وكل قانون استبدادي لا يؤول الى الخير العام (وهنا يعزى بحسب الظروف) لا يرغم الانسان على الخضوع له ، إلا اذا نتج من ذلك شك الآخرين واضطراب . فعندئذ نصيح مجبورين على التخلي عن حقنا .

اما الآن وقد وضحنا هذه المبادئ واتخذنا فكرة اجالية عن هذه المسألة المتعلقة با سمره « حقوق القانون » من وجهتها العملية العلمانية والاخلاقية ، فلم يبقَ علينا الا ان نتوغل في وجدان القاضي حيال قانون ظالم عهدت اليه المهمة القضائية بتطبيقه .

ان المشكلة من ادق المشاكل ، فما نحن امام مواطن يستطيع مباشرة او بصورة غير مباشرة مقاومة القانون بواسطة الخيل (ووسائل التهرب عديدة) وانما نحن امام قاضٍ توجب عليه وظيفته ان يفرض القانون على احترام الجميع . فما يستطيع وما عليه ان يعمل ؟

اذا كان الحكم الذي عليه ان يتخذه ، من حيث هو حاكم ، يجرح وجدانه جرحاً بليغاً ، فلا شك انه يستطيع ، لا بل ، في نظر رانسون ( Ranson ) ، عليه ان يتخلى عن وظيفته ، مهتماً كانت هذه التضحية قاسية . تخفي قضية وضع اليانات مثلاً ، رأينا الكثيرين من القضاة يقدمون استقالتهم لكي لا يكون لهم اصعب في عمل اعتبروه ظالماً واعتسافاً لا يقره العدل . وانما لبادرة فيها الكثير من البطولة اذ ان كثيرين منهم تخلوا عن وظيفة كانت تبشر بمستقبل زاهر . ومن يجمل تلك الاستقالة الرنانة التي قدمها رئيس محكمة التمييز كئناي ده بوربيار (Queunay de Beurepaire) ؟ فلكي لا يترك للناس مجالاً للاقتراض بانه

ساهم في إرجاع الحقوق لديريوس (Dierius) ، وكان يعتبرها قضية غير عادلة ، فضل التضلي عن منصب من اعلى مناصب القضاة ، واصبح ناسئناً عند محر لوائح لكبي يحصل على لقمة خبزه اليومي .

لقد اجمع الكثيرون من علماء الادب على هذا الحل ، فقالوا ان كل قانون ظالم ، اي ما كان منافياً للشرائع الالهية او الناموس الطبيعي ، هو فاسد في اساسه وعلى القاضي ان يرفض تطبيقه ويعتزل منصبه . وان بعض اللاهوتيين الذين يريدون تبرير القاضي ومجنبه مثل هذه التضحية يقولون بانه ليس عليه ان يحكم على القانون بل يوجب القانون ، وهذا الرأي يجع عليه قضائيو مدرسة التقييمات القضائية . الى مثل هؤلاء . يتوجه تولدين المؤلف في اللاهوت الادي قائلأ ان القانون من حيث هو شريعة عامة ليس له مقول الا اذا طبته القاضي وكيفه حسب القضايا المروضة عليه ، فاذا تقيد بتوجيهاته الظالمة ودعها بكل ما لديه من ساطلة يكون قد تبناه وأيد الشارع في عمل ينبذه الوجدان . وهكذا فانه يخالف المبادئ السامية التي يجب التمسك بها وعدم الخروج عليها ميمها عرض من الظروف .

على ان هنالك رأياً اكثر اعتدالاً يعطي للقاضي الحق ، وضمن شروط ، بتطبيق القانون حرفياً حتي ولو كان ظالماً او فاسداً ، وانما عليه ، اولاً ، ان يعمل عن قصد سليم وان لا يرضى ابداً ، لا بقلبه ولا بارادته ، عن القانون الفاسد . وثانياً ان لا يكون عمله الخارجى من حيث الشكل قابلاً للوم ، واخيراً ان يكون ثمة سبب خطير ( كفقده حتماً منصبه ) يدفعه الى تطبيق ذلك القانون الفاسد .

ولتر الان كيف تتحقق هذه المبادئ عندما يرى القاضي الكاثوليكي نفسه ملتزماً باصدار حكم طلاق . ومن المعلوم ان هنالك لاهوتيين مشددين لا يسمحون ابداً للقاضي بتطبيق هذا القانون الذي تشجبه الكنيسة . ولكن ثمة آخرين مثل لهكول (Lehmkuhl) وعدد كبير من الاساقفة ايضاً ، بينهم الكردينال غاسباري (Gasparri) الذي يُعد مرجعاً في هذه المادة ، يعتبرون انه في بعض الظروف لا حرج على القاضي ، وهذا ما لا يتفق مع نظرية تولدين .

ويعتبرون أيضاً ان حكم الطلاق الذي يحدره القاضي ليس هو في الواقع الا قسم الوثاق المدني الذي يختلف كل الاختلاف عن الوثاق الديني الذي لا انفصام له . وبما ان الزواج المدني لا يقره الايمان ، فان الحكم بفصه لا يؤبه له . ولكن مثل هذا الحكم يخلق حتماً وضاعاً جديداً يخول الطرف الرابع القيام باعمال تنافي ايمان الكنيسة كمقتد زواج جديد مثلاً وعدم القيام بواجباته الناجمة عن العقد الاول مع كونه ما برح قائماً في نظر السلطة الدينية ، ولكن هذه النتائج ليست الا نتائج غير مباشرة .

والحل المتطرف قد يؤدي بالقضاة الكاثوليك الى التخلي عن مناصبهم بينما قد تتطلب المصلحة العامة وجودهم في تلك المناصب لتحديد من تطبيق القوانين الظالمة وتحول دون انتشارها . وربما استطاعوا ان يمنعوا فسخ الزواج ببذل جهودهم للعلاقة بين القرينين وحملها على احترام مبادئ دينها .

وفي نظرنا ان هذه الطريقة على ما فيها من التوسيع هي خير الطرق وقد رُحِبَ بها حقوقيون عديدون من الحريصين على ان لا تصبح وظيفة القاضي مستجيبة المهلوسة نظراً الى تلك المناقضات التي لا حد لها بين الواجبات المهنية وواجبات الضيد .

هذه هي وجهة النظر الكاثوليكية . وهل من ضرورة الى القول بان المحاكم ليست عزلاء الى هذا الحد امام القانون الذي يشجبه الحق الطبيعي ومتطلبات العدالة .

فالطرق المتبعة في استعمال القوانين تترك للقضاة امكانيات مرونة كبرى في تطبيقها ، وحتى في تكييف مفاهيمها ، مما يسمح لهم ان يؤمنوا العدالة دونما كبير عناء ، بتوسيعهم في معاني النصوص لا اخذها بحرفيتها . فاذا كان هنالك مبدأ حقوقي يؤدي تطبيقه الى نتائج جائزة فان الاساليب القضائية ومداوراتها وحيلها ، ولا ننسى المعجزات التي حققها فقهاء الرومان قديماً في هذه الناحية ، كلها وسائل لاتباح قضية العدل بالرغم من نص القانون .

وهذا ما يميل اليه لوغو (Lugo) رغبة في التوفيق ، ما امكن ، بين القوانين الرضية والمتطلبات الرجولية وبين العدل في نظر الله والعدل في احكام القاضي .

## السؤال الثاني - وسائل البينات -

والآن فاننا نعرف في هذا الباب وجهة نظر القضاء الحصري . فهل تنفق من حيث الضيق مع وجهة نظر الاخلاقيين ؟ فاذا كان تفاوت بين الوجهتين فاننا نعتقد انه لا يوجد تناقض كلي ، بل بالعكس لان هنالك بعض نقاط التقى فيها الاخلاقيون والحقوقيون على صعيد واحد واتخذوا حلولاً كثيرة التشابه ، وهنا كما في الحقل الحقوقى ( وهذه هي الحالة دائماً ادى التبحر في الامور النظرية ) نجد اراءاً تختلف بعض الشيء فيما بينها .

ويبدو ان الاخلاقيين مجتمعون على نقطة وهي : اذا لم تقم اية بيئنة على المتهم ( وننظر هنا الى الجرائيات ) فمن واجب القاضي ان يبرئه مهما كان اقتناعه الشخصي حتى ولو ظمير له انه مجرم حقاً . ويجزمون بان على القاضي ان يصدر احكامه حسب القانون لا حسب استدلالاته الخاصة .

فيستفاد اذاً من هذا القول انه محرم على القاضي اصدار حكمه بالاستناد الى معرفته الشخصية وذلك ما تنضه تقريباً كل الشرعات .

اماً وفي الافتراض المماكس اعني متى كان القاضي مقتنعاً كل الاقتناع ببراءة المتهم الذي الصقت به الجريمة مؤيدةً ببيانات عديدة وهو لم يرتكبها ، فهل يتوجب على القاضي ايضاً تجريمه والحكم عليه ؟

ان الراءا لشديدة التضارب حول هذه النقطة .

ويؤخذ من نظرية تشمي الى القديس توما الاكوييني ان القاضي شخص عمومي عليه ان يحكم حسب القانون وحسب البينات القانونية لا حسب اعتقاده الفردي ( اختلاصة اللاهوتية ، السؤال : ٦٧ ، المقال : ٢ )

وهذه النظرية قيل ان القديس توما قد اكد لها للقديس امبروس في خطبة عن المزامير ( مز : ١١٨ ) : « ان الحاكم الصالح لا يقرر شيئاً من تلقاء ذاته ولكنه يحكم بحسب الشريعة والحق . » ( انظر الخلاصة اللاهوتية ، السؤال : ٦٢ ، المقال : ٢ ) فاذا جرمت الشريعة متهماً بربئنا ، فالمحكمة تستطيع ان تحكم عليه وتنزل به العقوبة ولو بالموت .

والقانون الوضعي الذي لا يعتبر معرفة القاضي الشخصية بل البينات القانونية

لا يتأني في نظر هؤلاء اللاهوتيين الاخلاقيين مبادئ الحق الطبيعي الذي هو اساس كل شرع انساني ؛ ولذا فالقاضي يستطيع ان يطبق هذا القانون دون اضطراب وتشويش. في الضمير لانه لا يخالف تعاليم دينه .

وهناك رأي آخر اذق معنى واكثر انسانية لا يصل الى هذا الحد بل

يفصل بين الجزائيات والمدنيات :

اما في الجزائيات فلا يسح للقاضي بان يحكم بالموت او بما يفقد الحرية على منتهم بعبه القانون مجرمًا وهو ككفي البراءة في نظر المحكمة . وبالاستناد ايضًا الى الرأي ذاته لا يصح القول بان تقييد القاضي بنصوص القانون ليس بفساد بذاته ، ولو ادى احيانًا الى الحكم على بريء . فالمجتمع الذي يحكم القاضي باسمه لا يحق له ان يجرم بريئًا افضل ما يملك : الحياة ، الشرف ، الحرية ، فلا يحق له اذا ان يفرض ارادته على المحاكم - وانما كان القانون غير عادل ، وقد تصدر عنه احكام ظالمة ، فلا يتقيد الوجدان باحكامه .

اما في الدعاوى المتعلقة باموال مادية ، تجارية او مدنية ، فيقول اصحاب هذا الرأي ان القانون اذا لم يستطع ان يوزن دائمًا الانصاف ، فهذا لا يستتج منه انه ظالم او مناف للخير العام .

ان كل قانون هو عاجز ، مبدئيًا ، عن ان يضمن العدالة في كل الاحوال ، وان تطبيقه قد يضر احيانًا بمصالح مشروعة ، وقد يجرحها ويحطها ولكن هذا لا يمنعه ان يظل صالحًا .

وبسبب تضارب الآراء بين الاخلاقيين ، وبما ان المبادئ الواجب اتباعها ما برحت موضوع شك وجدل ، فالتعليم الذي يناصره لونغو (Longo) والذي يلتزم اليوم يحطي للقاضي الحق في الجزائيات التي تراقبها مثل هذه الظروف ان يصدر حكمه على المتهم او ان يبرئته بعد ان يكون اظهر بوضوح حقيقة براءته ، وفي المدنيات ايضًا له الحق ان يقبل طلب المدعي او ان يرفضه بعد ان يكون اظهر بصراحة حق المدعي الاخر ، وكل ذلك خشية ان يؤدي تطبيق القانون الحرفي الى الاجحاف (نولدين) .

وبعد ما قدمناه من النظريات المتباينة يبدو لنا في النتيجة ان النظرية المسيحية

التي هي خلاصة تلك المناقشات تنفق كل الاتفاق مع توجيهات الشرع اوصمي وذلك لان بيّنة الشهود التي هي سيّدة البيّانات اصبحت خاضعة اليوم لاختناع القاضي الشخصي الذي لم يعد متيقداً كما في الماضي باعترافات الشهود فالعبرة في يومنا الحاضر بقيمتها لا لعددتها .

ولا خوف من ان تفرض نتيجة التحقيق فرضاً على القاضي دون اخذ باقتناعه الشخصي اذ له الحق بغض النظر عن كل شهادة يشك في صحتها وان يتبع الهام ضميره بعد ان يكون قدّم الادلة القانونية .

ولا بد لنا من القول ان للقاضي في كثير من البلدان صلاحية واسعة ، الا في فرنسا حيث لم يدخل بعد هذا الاصلاح ، في التحقيق الاستكشافي حتى ولو لم يطلبه المدعي ، وله السلطة في اتخاذ المعلومات اللازمة واستخدام التجربات المؤدية الى الحقيقة فيقارن بين الحقيقتين القانونية والواقعية ، عاملاً بما امكنه على سد ار على الاقل تضيق التلمة الفاصلة بينهما .

وبعد النسا والمانيا وايطاليا وسراکش ، ادركت الامبراطورية الالمانية وايضاً لبنان قبة ذلك . فقوانين هذه الدول تأتي ان ترى في المرافعة برازاً يشهد القاضي دون ان يتأثر به لتكون مهته مقصورة على إعلان اسم الغالب فقط ، بل بالعكس فانها تعترف للحكمة بدور عملي في تسيير الدعوى وتأمورها باتخاذ كل الوسائل التي في متناولها لكشف الحقيقة . وهذه النظرية توفّق بين متطلبات القانون وبين حقوق الضير .

لقد انتهيت ، ايها السادة ، وستكون خاتمتي مستمدة من رواية خيالية لاحد العصّامين القضائين رويو (Roubaud) : المسألة القضائية ) افترض فيها الالهة تاميس وهي العدالة نفسها في موقف المتهين :

دوى صوت ائريس : قفي ايها المتهة ا

وكان يُرى على مقاعد شهود الانبسات لابروييد ، وفولتير ، والكسندر دوماس ، واناطول فرانس . اما هنري رويو فقد كان المحامي ، بينما الادعاء المدني جماعة من ضحايا الاخطا . القضائية المشهورين : بلانجه ، غوبر ده فرييد ، هيرترل - لاثي ، مونباي ، بارونه وغيرهم ، وكلهم أُعدّوا قبل إعلان برأتهم .

وبعد ان تناقشت اللجنة ، برزت الالهة تاميس بستة اصوات مقابل ستة اي انها استغادت من اقاية الاسترحام . واود ان اتم هذه اللوحة واتحيل دعوى اخرى تابع الاولى ولكنها مدنية وتظهر فيها ربة العدل بمظهر المعقبة المسؤولة عن المظالم التي ارتكبتها اثناء القيام بوظيفتها . انها لمظالم عديدة اجل ، ولم تطوّر صفحاتها بعد . فرب حقيقة في مكان كانت ضاللاً في مكان آخر .

والحمامي الذي يرافع في الامور الجزائية يوسع ان يتحقق ان معظم الاحكام التي ظهر خطأها فيها بعد ، كانت تقضي بالاعدام ، وهذه العقوبة لا تسح في طبيعتها بالتعويض على من تزلت به . ستقولون : اذا يجب ابطال هذه العقوبة ؟ لقد ابطلتها بعض البلدان .

أيسكون هذا هو الدواء ! لقد فكروا فيه منذ القديم ولكن هذه العقوبة التي أصبحت مقصورة اليوم على حوادث نادرة جداً بينما كانت شائعة فيما مضى ، هذه العقوبة التي تفرها كل الديانات من القديس توما ومن موسى ومن محمد ، تحاول ان تستمر على الاقل في فرنسا رغم طالبي ملاحاتها . وقد ظهرت ضرورتها ومنفتحتها عندها تعددت الجرائم في فرنسا بعد ان عفا الرئيس فالير (Fallières) عن مجرمين عديدين حكم عليهم بالمقتلة وفي عدادهم كان الفاسق الوقح سولايلند (Soleiland) . وما كان العفو من قبل الرئيس الا بمثابة لشعور مجلس النواب النازع الى الفاء . هذه العقوبة . ولماذا نذهب الى ابعد ؟ ان مجلس النواب هذا (سنة ١٩٠٦) المفروض فيه التعبير عن رغبات الامة لما دعي للتصويت على مشروع الفاء . عقوبة الاعدام اضطرر تحت ضغط الحوادث الى اثنائها . وهناك ما هو اطرف . . . فالرأي العام بدوره عقب اشعار احدى المجلات الباريسية له طالب بابقا . هذه العقوبة وأسفر الاستفتاء . عن ٣٢٩ ٠٠٠ صوت طالبوا بالتأنيب مقابل ١٠٨٣ ٠٠٠ طالبوا بانباتها .

واننا نرى ان الالهة تاميس تستحق تسامحاً اكبر ، اذا نظرنا بعين الاعتبار الى كل هذه العناصر واذا ادركنا بان هناك اصلاحات ، جزئية بلا شك ، ولكنها مهمة ، ولا سيما اصلاحات ه اذار عام ١٩٣٢ ، مما يتعلق بتطبيق العقوبات ، وقد عملت يا محكمة الجنائيات . فكيف اذا اضعنا الى هذا ان لجان العفو

تعنى تجريد كل حكم من صرامته قبل ان تسح بنفيده . وإن الفاء اسباب  
الاحطاط . القضاية لم يكن مرده الا اليانا . ذلك ما لم نصنع ، ولم نكن على  
ضلال لان المصلحة العامة ، وقد نسبتها الاختيار ، تقضي بذلك . فنظراً الى هذه  
الظروف ، اظن ، وقد يكون ذلك ادعاء مي ، ان اللجنة التي تولفونها اذن  
وهي لجنة اكثر رقياً من تلك التي كانت تعقد في ساحة ايننا واكثر ملائمة  
لروح العصر لانها تجمع بين افرادها نساء ، اظن ان لجتكم ستبري قاضيها  
بالاكثرية المطلقة لا باقلية الاسترحام .

هذا فيما يتعلق بالجزائيات .

اما في ما يتعلق بالدعوى المدنية فيظهر لي ايضاً مع بعض التحفظ انكم  
ستصدرون نفس الحكم برفضكم قبول المدعي .

انكم بحق تتذمرون من التباطؤ في الاجراءات القضاية وانتم غير مخطئين  
حيال تقاعس المحاكم التي هي عبدة انظمة بالية ، لا تجرؤ على مخالفتها دون ان  
تخون واجبها مع انه قد قدر لها احياناً ان تضع ذلك بمهارة وحكمة رغم جميع  
الروادع .

وانتقاداتكم - انكم توجهونها الى تاض . ربما تألم من الشكليات على  
قدر ما تألمون - ولكنكم ضلتم سبيلاً ، فليكم ان تتوجهوا الى المشرع  
بطلباتكم والامكم الحقة ، فهو وحده يستطيع ان يخلق اصولاً امينة ومختصرة .  
وهو وحده يوسمه ان لا يجعل القاضي شخصاً مقدساً لا يجوز منه ، بل  
على غرار القانون الفرنسي الصادر في ٧ شباط ١٩٣٣ ، ضامناً لما تلحقه احكامه  
من ضرر بالتبر . وعليه ان يحمل مسؤولية احكامه وتبعاتها كما تنص كل القوانين  
ومنها القانون اللبناني ، ولكن ليس فقط حيث يظهر سوء نيته وقصده الضرر ،  
بل ايضاً لدى كل تعدير خطير وكل غلط مبني ملحوظ ، وفي هذا يقوم الاصلاح .  
امن العدل مثلاً ان يكون القاضي المهتل غير مسؤول عن ضياع مستند  
حام كالحوالة لامر شخصي والفتحة وغيرها ؟ اما النتائج فقد تكون نتائج  
اهماله جسيمة يتحملها صاحب الدعوى المسكين الذي لا يد له في ضياعها .

واريد ان تكون المحكمة في مأمن من انتقامات المتقاضين المتأنين وان

أحياها من أحقادهم ومن أفكارهم الانتقامية . فلهؤلاء المتداعين مراجع قانونية يستطيعون اللجوء إليها لتلافي الغبن الذي قد يكون لحق بهم ، فليرجعوا إليها ، فكل ذلك من ضمن القانون والنظام .

ولهذا يجب أن يعطى القانون كل تلك الاهتمامات التي لا تنتهر ، وكل تلك الأخطاء الجسيمة التي تشبه الخداع والتزوير ، وكل تلك التصديرات الفاحشة التي ترتكب في أروقة العدل والمختلفة كل الاختلاف عن مجرد الأخطاء . في الحكم ؟ ويبدو لنا من الواجب ، كما يعتقد القانون الفرنسي وكما قدمه كبار الاساتذة ، أن يكون القاضي مسزولاً عن كل ذلك وبالتالي الدولة ايضاً ، على شرط أن تقتص المراجعة القانونية ضمن حدود معينة تلافياً لكل سوء استعمال حق . وأن تدابير كهذه من شأنها أن تخفف من حدة المتعيقين للقضاء . ولكنها لن تستطيع إيقاف الانتقادات . فلا بد من صورت احتجاج .

أما أنا فاني أفهم معنى تلك الحسرة التي تحز قلب العامة المتعطشة الى العدالة وادرك تذمر الفئة التي قد تكون الاحكام قد آخرت بحالها المشروعة .

كلنا نتوق الى المطلق ونحلم بالمثل الاعلى - وإن في هذا القلق السامي لشرفاً للانسان - فلنجاول على قدر المستطاع تحيين الجباز القضائي فذلك حقنا وواجبنا ولكن لا يغرب عن بالنا اننا صغنا لن تكون عدالتنا الا بشرية اعني قصيرة النظر ، عرضة للخطأ والقطوع . وقد لا أكون بحاجة الى القول بان وراء هذه القبة المشعة بالكواكب يستقر العدل القائم بذاته ، العدل الحقيقي الذي نذرع اليه بكل جوارحنا وكل قوانا وهو ليس من هذا العالم . وتلكم هي التعزية القصوى لمظلومي هذه الدنيا .

وإذا عرفنا ان للقضاء حدوداً وشوائب فلا يمنعنا ذلك من ان ننجني امام هذه المهنة الشريفة بين المهن لانها تحترق التكسب الحسيس ولانها بين الوظائف العدلية اكثرها ترفماً وتجرداً عن المادة ، وهي كهنت حقيقي ، تتطلب من القائمين بها استقامة في الحياة وبمجموعة فضائل من تواضع ، وتجرد ، واستقلال ، وعدم تحيز ، لا تفرضها اية مهنة اخرى بهذه الشدة والصرامة ، وانها لجهاز اخلاقي تحدى الوعيد والتهديد في ظروف عديدة ، وتحطت عليه اوامر السلطان .